

وداد حلواني لـNOW: عمليات الخطف الحاصلة اليوم تعيدنا الى الحرب الأهلية

لم تكن رئيسة لجنة المخطوفين ووداد حلواني على علم بمقتل أربعة من المخطوفين عندما هاتفناها للوقوف على رأيها فيما يخص عمليات الخطف المنتشرة مؤخراً، و كان حزنها بالغ الأسى و عتبها شديد اللهجة على كل المسؤولين اللبنانيين من أعلى الهرم حتى أصغر مسؤول في الدولة، اذ طالبت الجميع بالعمل على اعادتهم فوراً و طرح القضية أمام مجلس الأمن.

"من موقعي الشخصي كزوجة مخطوف وكممثلة عن لجنة أهالي المخطوفين، أعتبر العملية انتهاك فاضح لحقوق الانسان. و أضافت: "لقد تحولوا منذ لحظة خطفهم و بدء المساومات الى رهائن."

و قالت حلواني: "كيف لنا بعد اليوم ان نؤمن بمبادئ هذه الثورة؟ ان هذه الممارسات لا تتم عن ثوار يرفضون الاستبداد و يطالبون بالديمقراطية، فأول خطوة للثورة على الاستبداد هي في اطلاق سراحهم فوراً قبل ان يتم مقتل باقي المخطوفين."

أما فيما يخص بموقف الدولة و تحركاتها "الخجولة" في سبيل اطلاق المخطوفين فقالت حلواني: "ان طريقة تعامل الدولة مع الملف لم تتغير منذ الحرب الأهلية، قيل حينها ان الدولة أضعف من الميليشيات لكن اليوم ما الحجة؟"

و أضافت: "ان قضيتنا من عمر الحرب الأهلية ، فكيف لنا ان نيرر لها الآن ان يمر أشهر على اختطاف ١١ مواطناً لبنانياً دون تحريك ساكناً، لماذا لم يتم اثاره الملف امام الامم المتحدة؟"

ودانت تدخل الدولة الذي وصفته بالـ"خجول جداً" و استنكرت صمت الدولة أمام "خاطف يظهر على كل شاشات التلفزة و يطلب التفاوض مع من يريد" ووصفت هذا الأمر بالـ"تعدي على امن الدولة و امن المواطنين".

و تساءلت "كيف لوزير الداخلية ان يرسل تطمينات بشأن صحة الرهائن بدل ان يتولى أمر اعادتهم الى ذويهم؟"

وطالبت رئيسة لجنة المخطوفين باستقالة الحكومة اللبنانية أمام عجزها عن تقديم اي شيء في قضية "تقتصر لها الأبدان" كهذه، و حملت مسؤولية احتجاز هؤلاء الرهائن اللبنانيين و مقتل بعضهم الى كل المسؤولين من رأس الهرم الى أصغر مسؤول في الدولة.

وقالت حلواني: "ان عمليات الخطف و الخطف المضاد هذه تذكر بحقبة بداية الحرب الأهلية اللبنانية، و نحن لا نطالب بمعرفة مصير ذوونا من منطلق شخصي فقط بل كي نضمن عدم تكرار حوادث الخطف، فعدم معالجة هذا الموضوع و عدم الكشف عن مصائر المواطنين و عدم معاقبة مرتكبي هذه الأعمال تعيدنا الى أجواء الحرب التي حرمتنا أقرباءنا منذ ثلاثين عاماً.

وأعلنت عن مشروع قانون "المخفيين و المفقودين" الذي وصفته بالأشمل من "الهيئة الوطنية المستقلة للمخفيين قسراً" واعتبرته عبارة عن "خريطة طريق للدولة اللبنانية اذا ارادت العمل على عودة المخطوفين".

و أضافت انه الآن بعهدة وزير العدل شكيب قرطباوي و النواب غسان مخيبر زياد قادري و نواف الموسوي بالاضافة الى الوزير نقولا صحنواوي. كما أعلنت أنهم بصدد تحضير جملة لقاءات مع الكتل النيابية من أجل تبني مشروع القانون.

و توجهت الى أهالي المخطوفين بالقول "الله يعينكن" و قدمت تعازيها لهم على الـ"ضربة الكبيرة" التي أصابتهم. و قالت: "نحن كلجنة أهالي المخطوفين مددنا عبر وسائل الاعلام يد المساعدة للأهالي و نحن على أتم الاستعداد للتحرك جنباً الى جنب معهم و وضع كل امكاناتنا بتصرفهم كي نساعد في الافراج عن الرهائن اللبنانيين، شرط الا يكون هناك مظلة سياسية، و ذلك للمحافظة على نقاوة قضيتنا من أي تجبير طائفي أو مناطقي."

و تعليقاً على خطف آل المقداد لمواطنين سوريين، قالت حلواني: "أتفهم مهلة اليومين لكن هناك تخوف كبير من هذه الخطوة التي ممكن ان تستدرج البلاد الى حرب و ذلك نتيجة استخفاف الدولة."

و أضافت: "نعيش الاحساس عينه لكن لا نستطيع ان ننتهك حق انسان آخر اثناء مطالبتنا بحقوقنا الانسانية و الدولة تدفع البعض، من خلال اهمالها الى الاقدام على تصرفات غير مسؤولة."

و أعربت حلواني عن تزايد الخوف على ذويهم المخطوفين في سوريا خصوصاً في ظل الأحداث الدائرة هناك و قالت: "دائماً ما كان هناك حجج تتذرع بها الدولة للتهرب من الملف، لكن الآن هو الوقت الاكثر ملاءمة لفتح هذا الموضوع لذا يجب على الدولة ان تطالب باطلاق سراح فوري للمخطوفين و بدون اي تفاوض."

و في كلمة أخيرة ناشدت و داد حلواني الرؤساء الثلاثة و قائد الجيش ان يتركوا جميع القضايا الأخرى و الالتفات الى هذه القضية.